# إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيُّر المناخ والطاقة الحيوية

**نحن، رؤساء دول وحكومات، ووزراء وممثلو 180 بلدا والجماعة الأوروبية، قد اجتمعنا في روما في هذا المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و Bioversity International نيابة عن نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من أجل التماس سبل تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والتصدي، في هذا السياق، للتحديات الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وتغيّر المناخ والطاقة الحيوية.**

1 – إننا نؤكد من جديد النتائج التي توصّل إليها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، الذي اعتمد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والهدف الذي أكدّه مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، والمتمثل بتحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة لاستئصال الجوع من جميع البلدان سعيا إلى هدف مباشر يتمثل في خفض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015، وكذلك التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد مجدداً أنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونشير أيضاً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري. ونؤكد من جديد أنه من غير المقبول أن يكون هناك 862 مليون نسمة لا يزالون يعانون نقص التغذية في العالم اليوم.

2 – وإننا قد اجتمعنا اليوم هنا لمعالجة تحديات الطاقة الحيوية وتغيُّر المناخ، والحالة الراهنة التي تشهد ارتفاعاً حاداً في أسعار الأغذية وتلقي بآثارها المعاكسة على الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، خاصة وأن الدلائل تشير إلى أن أسعار الأغذية ستظل مرتفعة في السنوات القادمة.

3 – وإننا مقتنعون بأنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة ومنسّقة لمكافحة الآثار السلبية للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على أكثر البلدان والسكان ضعفاً في العالم. ونحن مقتنعون كذلك بأن الأمر يتطلب إجراءات من جانب الحكومات الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، للوفاء باحتياجات الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والأُسري. ولذلك هناك حاجة ماسة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتوسيع نطاق الزراعة والإنتاج الزراعي ولزيادة الاستثمار في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية، من المصادر العامة والخاصة على السواء.

**وإننا لدى اعتمادنا هذا الإعلان نتعهّد بالالتزام بالأمن الغذائي باعتباره سياسة وطنية دائمة، ونجدّد التزامنا بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، ونتعهد باتخاذ التدابير التالية.**

**التدابير الفورية والقصيرة الأجل**

4 – تستدعي حالة الأغذية على المستوى العالمي التزاماً راسخاً من جانب الحكومات وكذلك من جانب جميع أصحاب الشأن الآخرين. وإننا نهيب بجميع الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لزيادة مساعداتها للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة سلبياً أكثر من غيرها بارتفاع أسعار الأغذية. ومن الضروري العمل في المستقبل القريب وفقاً لمسارين رئيسيين.

5 – يتمثل مسار العمل الأول في الاستجابة العاجلة لطلبات المساعدة من البلدان المتضررة.

(أ) ينبغي كفالة الموارد لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل توسيع وتعزيز برامجها الخاصة بالمساعدة الغذائية وبشبكات الأمان المسانِدة بهدف التصدي للجوع وسوء التغذية، وذلك، حسب الاقتضاء، بالاستعانة بالمبيعات المحلية أو الإقليمية.

(ب) يتعيّن على المنظمات الإقليمية المعنيّة التي تكون لديها ترتيبات للأمن الغذائي في حالات الطوارئ أن توطّد تعاونها بغرض مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية بطريقة فعّالة.

(ج) ينبغي تحقيق التآزر بين جميع جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الفورية مع جهود المنظمات المتعددة الأطراف، والعمل على أن تكون متسقة مع بعضها البعض للتعامل مع السلسلة الممتدة من المساعدة العاجلة إلى المساعدة الأطول أجلاً.

(د) وينبغي بذل جميع الجهود الوطنية والدولية الممكنة لكفالة إيصال المساعدات الغذائية الدولية في حالات الطوارئ بأكبر قدر ممكن من السرعة والكفاءة إلى السكان المنكوبين.

(هـ) ومن أجل تسهيل التكيُّف مع ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي للجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توفِّر، وفقاً لولايتها وبالتشاور مع البلدان المتلقية، الدعم لميزان المدفوعات و/أو الدعم للميزانية في الوقت المناسب للبلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة للأغذية. ويجب اعتبار التدابير الأخرى ضرورية لتحسين الوضع المالي في البلدان المحتاجة، بما في ذلك استعراض خدمة الديون، حسب اللزوم. كما نهيب بالمؤسسات الدولية المعنية أن تبسّط إجراءات الأهلية المعمول بها في الآليات المالية القائمة لدعم الزراعة والبيئة.

6 – ويتمثل مسار العمل الثاني في تقديم الدعم الفوري للإنتاج الزراعي والتجارة بالمنتجات الزراعية.

(أ) ينبغي أن تكون جميع المنظمات ذات الصلة والبلدان المتعاونة على استعداد لمساعدة البلدان، بناءً على طلبها، لوضع سياسات وتدابير منقّحة لمساعدة المزارعين، وبخاصة صغار المنتجين، على زيادة الإنتاج والاندماج في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويجب تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

(ب) إنّ الشركاء في التنمية مدعوون للمشاركة والمساهمة في مبادرات دولية وإقليمية بشأن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية وخاصة المبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2007 دعماً للتدابير التي تتخذها البلدان لتمكين المزارعين في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان الأكثر تأثراً من الحصول على البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية وغيرها من المدخلات الملائمة والمكيَّفة محلياً، فضلاً عن المساعدة التقنية، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.

(ج) إنّ الشركاء في التنمية مدعوون إلى الاضطلاع بمبادرات للتخفيف من حدّة التقلبات غير الاعتيادية في أسعار الحبوب الغذائية. ونناشد على وجه الخصوص المؤسسات المعنية لمساعدة البلدان على تنمية قدراتها في مجال مخزونات الأغذية والنظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز إدارة مخاطر الأمن الغذائي في البلدان المتضررة.

(د) يؤكد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جديد التزامهم باستكمال جدول أعمال دورة الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية بسرعة ونجاح. ويؤكدون من جديد رغبتهم في التوصل إلى نتائج طموحة وشاملة تساعد على تحسين الأمن الغذائي في البلدان النامية. وينبغي أن يكون تنفيذ أي مجموعة من تدابير المعونة للتجارة عنصراً ثميناً مكمّلاً لجدول أعمال الدوحة الإنمائي من أجل بناء القدرة التجارية للبلدان النامية وتحسينها.

(هـ) سوف نبذل ما في وسعنا للتأكد من أن سياسات الأغذية والتجارة بالمنتجات الزراعية والتجارة ككلّ تؤدي إلى توطيد الأمن الغذائي للجميع. ولهذا الغرض، فإننا نؤكد من جديد الحاجة إلى التقليل قدر المستطاع من استخدام التدابير التقييدية التي يمكن أن تزيد من تقلب الأسعار الدولية.

**التدابير المتوسطة والطويلة الأجل**

7 – لقد أبرزت الأزمة الراهنة هشاشة الأنظمة الغذائية في العالم وضعفها أمام الصدمات. ورغم وجود حاجة ماسة لمعالجة آثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، فمن الحيوي أيضاً الجمع بين التدابير المتوسطة والطويلة الأجل على غرار التدابير التالية:

(أ) إننا نحثّ الحكومات الوطنية وجميع المؤسسات المالية والجهات المانحة والمجتمع الدولي برمّته على الأخذ تماماً بإطار سياسة ترتكز على الناس لدعم الفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية ودعم سبل معيشة السكان في البلدان النامية وزيادة الاستثمار في الزراعة.

(ب) من الجوهري معالجة السؤال الأساسي المتمثل في كيفية زيادة قدرة أنظمة الإنتاج الغذائي الحالية على مواجهة التحديات الناجمة عن تغيُّر المناخ. وفي هذا السياق، يمثّل الحفاظ على التنوع البيولوجي عنصراً رئيسياً للحفاظ على أداء الإنتاج في المستقبل. وإننا نحث الحكومات على إسناد الأولوية الملائمة لقطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك من أجل تهيئة الفرص لتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصائدي الأسماك في العالم، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية، وبخاصة في المناطق المعرضة للمخاطر، على المشاركة في الآليات المالية والتدفقات الاستثمارية والاستفادة منها لدعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. وإننا ندعم إنشاء نظم زراعية ووضع الممارسات المستدامة لإدارة الغابات بما يساهم إيجابياً في التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التوازن الايكولوجي.

(ج) علاوة على ذلك، نؤكد مجدداً استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وندعو إلى تنفيذها في ظلّ التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ والأمن الغذائي.

(د) إننا نحث المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، على العمل بشكل حاسم لتسريع عجلة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا من أجل الأغذية و الزراعة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود في سياق التعاون الدولي إلى البحث والتطوير وتطبيق ونقل ونشر التكنولوجيات المحسّنة ونُهُج السياسات. ونحثّ الدول الأعضاء على القيام، وفقاً لتوافق آراء مونتيري، بتهيئة المناخ على صعيدي الإدارة والسياسات بغرض تسهيل الاستثمار في تحسين التكنولوجيات الزراعية.

(هـ) إننا نشجّع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لتحرير التجارة الدولية في الزراعة من خلال خفض الحواجز التجارية والسياسات التي تشوه الأسواق. وسوف تتيح معالجة هذه التدابير للمزارعين، وبخاصة في البلدان النامية، فرصاً جديدة لبيع منتجاتهم في الأسواق العالمية ودعم جهودهم الرامية إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج.

(و) من الجوهري معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن الوقود الحيوي في ضوء الاحتياجات العالمية على صعيد الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن الأمر يستلزم دراسات متعمّقة لكفالة استدامة إنتاج واستعمال الوقود الحيوي وفقا للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ عليه. ونحن مقتنعون كذلك باستصواب تبادل الخبرات بشأن تكنولوجيات وقواعد ونظم الوقود الحيوي. ونناشد المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها

منظمة الأغذية والزراعة، كلاً في حدود ولايتها ومجالات خبرتها، وبمشاركة الحكومات الوطنية والشراكات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأن تشجع إقامة حوار دولي متماسك وفعال وموجّه نحو تحقيق النتائج بالنسبة إلى الوقود الحيوي، في سياق الأمن الغذائي واحتياجات التنمية المستدامة.

**الرصد والاستعراض**

8 – إننا نطلب من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تعمل، في شراكة وثيقة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك المشاركة في فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية وبالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على رصد وتحليل الأمن الغذائي العالمي بجميع أبعاده – بما في ذلك تلك التي يتناولها هذا المؤتمر – وصياغة استراتيجيات لتحسينه.

9 – وسعياً إلى تحقيق محتوى التدابير المذكورة أعلاه، نُشدّد على أهمية استعمال موارد منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى بفعالية وكفاءة.

* * *

**إننا مصممون بقوّة على استعمال جميع الوسائل المكنة لتخفيف المعاناة الناشئة عن الأزمة الحالية وحفز إنتاج الأغذية وزيادة الاستثمارات في الزراعة وتخطّي العقبات التي تعيق الحصول على الغذاء واستعمال موارد كوكبنا هذا بطريقة مستدامة لما فيه خير الأجيال الحالية والمقبلة معاً.**

**وإننا نتعهّد بالقضاء على الجوع وتوفير الغذاء للجميع اليوم وغداً.**

**روما، 5 يونيو/حزيران 2008**

اعتُمد هذا الإعلان من جانب *المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية*، في 5 يونيو/حزيران 2008. وفي مناسبة اعتماد الإعلان أدلت كلٌ من الأرجنتين وكوبا وفنزويلا ببيانات ستدرَج في تقرير المؤتمر الرفيع المستوى.